تاريخ النشرة : أغسطس 2011 — المجلد الأول : الإصدار الأول

دعوة إلى تأسيس (المرصد الحضري الوطني)

المراصد الحضرية الوطنية هي هيئات حكومية أو مراكز بحوث أو مؤسسات تربوية تُعنى بإعداد أدوات للرصد وتجهيز ما تحتاج إليه تلك الأدوات من بيانات لتحسين صنع السياسات الحضرية على المستوى الوطني. والمرصد الحضري المحلي في مدينة أو بلدة معينة هو الجهة التي تتولى عملية التنسيق في تصميم السياسات الحضرية وتخطيطها، في إطار من التعاون بين صانعي السياسات والخبراء الفنيين وممثلي المجموعات الشريكة. وتشرف المراصد الحضرية الوطنية على تيسير عمل شبكات المراصد الحضرية المحلية. ويركز برنامج المرصد الحضري العالمي الذي وضعه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الأساليب اللازمة لبناء قدرات المراصد الوطنية والمحلية وتتوفر اليوم أنواع عديدة من المراصد الحضرية ونظم المؤشرات التي تستخدم في توجيه عملية تقييم آثار التنمية الحضرية وتحسينها . ويتم إعداد السياسات الحضرية وخططها ضمن إطار أهداف سياسات التنمية الوطنية(الاجتماعية و الاقتصادية) ، بالتنسيق بين الجهات المعنية علي مستوي الدولة و تشجيع دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في صياغة وإدارة السياسات الحضرية، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية للسكان ، ويتم ذلك من خلال التنمية المرتبطة بالتخطيط وتحديد الأدوار والمهام للسياسة الحضرية وإعداد الخطط وإدارتها,وإطلاق عدة برامج وطنية للتنمية الحضرية بأهداف محددة و واضحة لها مؤشرات يمكن قياسها ورصدها بانتظام وسهولة.

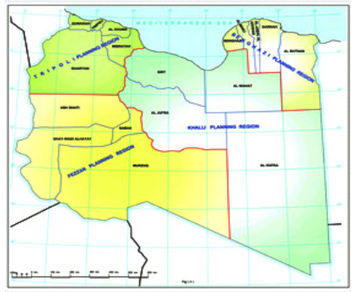

وحيث إن مصلحة التخطيط العمراني هي الجهة المسئولة عن رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية وإعداد مخططات وبرامج هذه التنمية علي المستوي القومي والإقليمي والمحلي، ومراجعة وإقرار المخططات العمرانية علي المستوي المحلي في إطار الأهداف والسياسات القومية والإقليمية والمحلية للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة، وتقييم وتحديث المعلومات والمؤشرات العمرانية بالتنسيق مع مراكز المعلومات بالجهات المختلفة, لذا فإنه من الضروري العمل على تأسيس المرصد الحضري الوطني بهذه المصلحة وأقاليمها التخطيطية والذي يهدف إلي التنسيق بين الجهات المعنية بعمليات التنمية الحضرية من أجل جمع وتحليل البيانات اللازمة لإعداد المؤشرات الحضرية، ولإمداد راسمي سياسات التنمية ومتخذي القرار بها للمساهمة في إعداد وتطوير السياسات الحضرية الوطنية، وذلك لارتباط أنشطة المرصد الحضري الوطني بمهام مصلحة التخطيط العمراني ولاستدامة العمل به . بغية الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية من خلال متابعة وتقييم الأداء باستخدام المؤشرات الحضرية والاستفادة من أفضل الممارسات في تحسين البيئة المعيشية.

المهندس / عبد ربه الظريف

أسرة التحرير:
د/ سعيد صفي الدين
د/ فرج العقوري
م/ عبد ربه الظريف

الأشراف الفني:
د/ فرج العقوري

الجمعية الليبية للتخطيط العمراني
بنغازي – ليبيا
LIBYAN URBAN PLANNING SOCIETY (LUPS)
Benghazi - Libya
LUPS
هاتف: 00218925310084
ص.ب: 32767 بنغازي

النشرة الشهرية
الجمعية الليبية للتخطيط العمراني
Libyan Urban Planning Society (LUPS)
LUPS

تاريخ النشرة : اغسطس 2011م — المجلد الاول، الاصدار الاول

تأسيس الجمعية الليبية للتخطيط العمراني

تمر ليبيا بمرحلة تاريخية هامة يسعى أبنائها فيها إلى إحداث تغيرات جوهرية في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تهدف إلى بناء دولة حديثة تواكب متطلبات العصر وتحقق طموحات أبنائها وفق أفضل المناهج والمعايير التي توصلت إليها الإنسانية. وذلك تفاديا لأخطاء الممارسات السابقة ومواكبة للتغير العلمي والتقني.

وقد شهدت ليبيا تجربة عمرانية مليئة بالأخطاء والتجاوزات التي قد تكون لها آثارا بيئية واجتماعية واقتصادية سلبية حاضرا ومستقبلا. لذلك فلابد من وجود ضوابط ومخططات لتوجيه نمو القطاعين الخاص والعام وتنظيم البيئة العمرانية صحيا واجتماعيا واقتصاديا.

وانطلاقا من أهمية دور المخططين العمرانيين بالمساهمة في هذه المجالات وإثرائها، فقد التقى مجموعة من المتخصصين في التخطيط العمراني والإقليمي في مدينة بنغازي، لعدة أسابيع ودارت مناقشات موسعة ومستفيضة أدت إلى تأسيس الجمعية الليبية للتخطيط العمراني، التي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنمية تجمعات عمرانية مستدامة.
- الإسهام في تطوير تطبيقات مفاهيم التخطيط العمراني بمختلف إبعاده وجوانبه.
- تقديم المشورة المستقلة لتطوير المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بالتخطيط العمراني.
- تشجيع وإرساء قواعد التخطيط السليم.
- التأكيد على عناصر وخصائص البيئة المحلية.
- دعم استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في التخطيط العمراني.
- تحديد الأثر البيئي للمشروعات.

وتقوم الجمعية ببعض الأنشطة لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل فيما يلي:

- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش.
- إقامة الدورات التدريبية.
- إعداد ونشر البحوث العلمية.
- إصدار نشرة دورية ومجلة سنوية.
- توثيق روابط التعاون مع الجمعيات والهيئات بالداخل والخارج.
- تنظيم رحلات ميدانية علمية.

د/ سعيد صفي الدين

أولويات إدارة العمران خلال مرحلة التحرير

من المعلوم أن الكيان المسمى دولة يتضمن المحيط البيئي الطبيعي و البوتقة العمرانية و العنصر البشري و التي تتضافر مع بعضها البعض لتكون الأقاليم و المدن و القرى ، و إن ذلك التكوين العضوي المركب - أي المدينة أو الإقليم - هو كائن حي قد ينمو و يتطور و يتوسع أو قد يتلاشى و يندثر و يموت بفعل عوامل عديدة معقدة ومترابطة و متقاطعة التأثير، وما الدولة إلا المنظم لعملية التنمية عبر ديمقراطية التشريع و نزاهة القضاء وصرامة التنفيذ.

وبالنظر إلي المشهد في المناطق المحررة فإننا نرى العديد من التحولات في طبيعة الوعي الجماعي للمواطنين و انعكاسه علي الممارسات السلوكية ، سواء كانت هذه السلوكيات تحكم المواطنين مع بعضهم البعض أو تحكم العلاقة مع المؤسسات العامة و بوادر مؤسسات المجتمع المدني في كيفية التعامل مع الحيز المكاني. و لأنه من الحكمة عدم الحكم المطلق علي نتائج تلك الممارسات السلوكية دونما تفهم للظروف الاستثنائية التي تكتنف مرحلة التغيير, و كذلك لان السلوك هو نتاج لتفاعل القوي الذاتية للإنسان و البيئة المحيطة. سنركز في هذا الصدد علي بعض المظاهر التي تهدد المركب العمراني مثل تلك التي تحكم استعمال الأرضي و المباني و الفضاءات العامة. وحيث أن المكان - كجغرافيا- يحكم الزمن - كتاريخ و أحداث - فان محاولة فهم الوعاء العمراني أساسي لتحقيق التنمية المرجوة وأهم الموضوعات التي نتطرق لها و نرى أنها ملحة هي:

- إعادة تهيئة مراكز الشرطة - إدارة المباني العامة و آلية أشغالها و المحافظة عليها.
- تأجيل ترجيع العقارات من المساكن و الأراضي في الوقت الحالي - الحد من انتشار أعداد الأكشاك في مواضع حرجة - كيفية توظيف مواقع المعسكرات و الكتائب - أوجه الاستفادة من مقرات المثابات الثورية سابقا - كيفية الحد من البناء المخالف من تعلية و ضم و تقسيم وغيره - التريث في إعادة بناء ضريح شيخ الشهداء و دراسة مدي ملائمة المحيط العمراني القائم - كيفية المحافظة علي البيئة و أسلوب التخلص من النفايات والقمامة. وسنتناول هذه الموضوعات تفصيلا في وقت لاحق .

د/ فرج العقوري

في هذا الإصدار:

1	أولويات إدارة العمران
2	التخطيط في سطور
3	ضريح شيخ الشهداء
4	تشريعات التخطيط
5	تدهور الغطاء النباتي
6	حماية وإحياء التراث
7	الوصايا العشر للتخطيط
8	دعوة لإنشاء المرصد
9	Libya: a nation of cities

التخطيط العمراني في سطور

ظهر أسلوب التخطيط العمراني لمعالجة مشكلات النمو الحضري السريع وانعكاساتها السلبية على استخدامات الأرض. بالإضافة إلى محاولة تفادي حدوث مشكلات غير متوقعة في المستقبل المنظور الناجمة عن إشكاليات الحياة الحضرية.

خلال القرن التاسع عشر تفاقمت أوضاع البيئة الحضرية في كثير من الدول الصناعية مما دع بعض من المصلحين الاجتماعيين إلى طلب تدخل الهيئات المختصة بوضع خطط مؤثرة لتنظيم استخدامات الأرض بشكل يسهم في رفع نوعية مساكن ذوي الدخل المحدود بالأحياء الفقيرة. كما قررت المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1877م ضرورة تدخل الدولة في عمليات تنظيم استخدامات الأرض للصالح العام و تراعي النواحي الصحية والجمالية.

فمر منهج التخطيط الحضري من خلال تغيرات جوهرية كان هدفها حماية المجتمع من مشكلات عديدة ناجـــمة عن الأوضاع المعقدة للأحياء العمرانية. فقد ظهرت حركة المدينة الجميلة بأفكارها في بداية التطور التاريخي لنموذج التخطيط العمراني. استمرت هذه المدرسة الفكرية إلى أن ظهر توجه جديد لحل المشكلات الحضرية يعرف باسم المدينة الفعالة. ظل هذا التوجه لفترة زمنية إلا أن النقد الموجه للمدرستين السابقتين أدى إلى ظهور مفهوم الخطة الشاملة.

يتكون مجال التخطيط العمراني والإقليمي بصفة عامة من العديد من المجالات التخطيطية الفرعية والتي تشمل :

- التخطيط للنقل والمواصلات.
- التخطيط للنفايات الصلبة.
- التخطيط للموقع.
- التخطيط للمشروع.
- التخطيط الشامل.
- التخطيط للخدمات الصحية.
- التخطيط لخدمات المياه.
- التخطيط لخدمات الترويح.

هذه المجالات لا تعمل منفصلة عن بعضها بل متداخلة إلى حد كبير، و إن كل فرع منها قد ينقسم إلى فروع جزئية. فيمكن أن نقسم التخطيط للنقل والمواصلات إلى فروع أخري مثل:

- التخطيط للنقل البري (طرق وسكك حديدية).
- التخطيط للنقل الجوي (مطارات).
- التخطيط للنقل البحري (موانئ).

كما أن الجزئية التخطيطية للنقل البري تنقسم إلى فروع تخطيطية أخرى مثل:

- تخطيط النقل والمواصلات في المدن.
- تخطيط النقل والمواصلات في الريف.
- التخطيط قصير المدى لوسائل النقل.
- التخطيط طويل المدى لمنشآت النقل.
- التخطيط لنقل المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة.

هذه نبذة مختصرة جدا عن هذا العلم الواسع والمهم في تنمية مدننا العريقة.

د/ سعيد صفي الدين

الضريح والمشهد الحضري لمدينة بنغازي

منذ قديم الزمان اجتهدت الأمم في ترجمة معاني الوفاء للذين ساهموا في صنع تاريخها ، اعترافا بفضلهم وتكريما وتخليدا لذكراهم ، وتوثيقا لهولاء الذين أصبحوا رموزا ونقاطا مضيئة في مسيرة الحياة الإنسانية ، لتحقيق التواصل بين الأجيال ، من خلال إثراء المشهد الحضري للمدينة .

حيث أن فن العمارة من ابرز أساليب التعبير ،عن ثقافة الشعوب و تعتبر انعكاسا صادقا عن مدى تقدمها وسمو تفكيرها ، كما هو الحال في الحضارة الفرعونية والإغريقية والرومانية والإسلامية وغيرها .

في الحضارة الإسلامية نجد العديد من الأمثلة العمرانية التي تعبر عن معاني التكريم والاعتزاز بالشهداء الذين ضحوا في سبيل خدمة الإسلام ، وأصبحوا العلامة الدالة الأساسية في تكوين المدينة ونموها جيل بعد جيل ، وذلك بما تركوه من صفحات مشرقة وسيرة عطرة يستمد منها الشباب الحكمة و الرأي الرشيد .

وفى هذا الإطار فان ليبيا غنية بأبطالها ، الذين نفخر ونعتز بأنهم ترعرعوا على هذه الأرض ، ورسموا بدمائهم لوحات رائعة من المجد وعلى صفحات التاريخ ، وقف لها العالم احتراما وتقديرا ، ومن ابرز تلك الشخصيات **شيخ الشهداء عمر المختار** .

حيث حرصت المملكة الليبية منذ تأسيسها على منح هذا الرمز قيمة خاصة ، بإقامة ضريح له ، في مكانه المعروف بوسط المدينة ، أثناء فترة الستينات من القرن الماضي ،

ولكن بعد انقلاب 1969 ، تغيرت نظرة التعظيم والتقدير إلى رغبة خفية ، في الطمس والتهميش وتزوير التاريخ .

حيث تم نقل الضريح إلى مدينة سلوق سعيا إلى محو مكانته المميزة من ذاكرة المدينة و ظنا من المعتدين انه بالإمكان محو هذه الرمزية من حياة الأجيال وقلوب الصادقين ، من شباب ثورة 17 فبراير المباركة ، التي أعادت عجلة الزمان وعطرت المكان ، بظهور كواكب الفرسان من بنغازي إلى الزنتان .وسعيا من مجموعة

Libya: a nation of cities

Of all the generalizations commonly made by foreign observers and subjectively augmented by Gaddafi about Libya, especially during the people`s present remarkable quest for freedom and democracy, one of the least valid is that tribalism is pervasive in the Libyan society and its politics.

Characteristically, Libya is the most homogeneous, both culturally and religiously, in Africa and the Arab world. The tribal structure is merely a social phenomenon and has no fundamental importance aside from being only a thing of the past, a part of the cultural lore of the people and their history. There is no lack of effective sense of national unity in Libya. This unity has been formally initiated by Independence and the establishment of a constitutional monarchy and subsequently preserved by astute political awareness on the part of the citizens and a deep sense of common destiny.

Thus, conscious of their identity as an independent political unit, the Libyan people all over the liberated regions of the country are relentlessly and genuinely sounding their voice in their peaceful demonstrations nowadays that "Libya is one nation, one clan, one family" and that the myth of tribalism exists only in the mind of the dictator and his few deceived followers. Furthermore, the appearance and amazing proliferation of the constitutional flag, the symbol of national independence, fluttering almost everywhere in great numbers and shapes, bear unmistakable witness to such unity.

National unity is further by the fact that Libya is also the most urbanized country in Africa and, perhaps, one of the most urbanized in the world. It is a true nation of cities. For all its recent history, dating back to the end of World War II and the period of independence which followed at the outset of the second half of the 20th-century, the Libyan society has been steadfastly shaped into a flourishing urban system, perhaps reaching a stage of maturity, though by developing countries` standards, at the turn of the 21th-centurywhen the great majority of the population lived in urban settlements. Despite the sheer size of the country and the low density of population, cities and towns were socially, culturally, and functionally interconnected serving not only as viable economic means for a growing population, but also as sources of identity for a mobile society that moved freely and constantly from place to place in search of jobs and the promise of city life.

Naturally, the traditional urban centers of Tripoli, Benghazi, Misrata, and Derna acted as foci of the economic activities made possible by the petroleum industry. These cities and many others scattered over the vast area of the country, served as genuine melting potswhere formerly nomadic peoples and migrants from smaller settlements and farming communities were thoroughly assimilated.

Indeed, in these glorious days of the people`s revolt, national unity is aptly demonstrated by the remarkable solidarity and cohesion felt all over the system of cities.

For example, when the first spark of the February Revolution was ignited in the second largest city of Benghazi located on the eastern coast, its echoes immediately reverberated through the small community of Zintan in the far western mountain region. Ultimately, reverberations felt within a couple of days in almost all other urban communities regardless of size and location. Even under siege, cities proved to be interconnected, interdependent, and able to provide vital assistance for each other. Hence, the defense line of Benghazi, the eastern stronghold of February Revolution, does not end at the nearby western gate of heroic Ajdabiya; it extends to formidable Misrata and the valiant towns of Zintan, Zawia and many others in the most westerly parts of the country.

During the first days of the revolution, some international TV channels were broadcasting clips of the epic movie `Lion of the Desert`featuring Omar Mukhtar and his brave men fighting the Italians. At that particular moment, their great-great-grandchildren were marching through the streets of Benghazi and other cities all over the country making their own episode, showing the world the true face of Libya. At that particular moment the world at large witnessed Libyan youths writing their own history, abolishing a false image that for some four decades has tainted the true, authentic image of their country.

The spirit and valor of Libya were clearly manifested in both episodes. Libya was united for a noble cause during both events: struggle for freedom, dignity, democracy and identity. One cannot miss a deep sense of historical continuity fostering a strong sense of national identity, and could eventually culminate in a conception of a real democratic civil society.

Mansour Elbabour
Chair, Urban Planning Society of Libya
Benghazi: April 30, 2011

الوصايا العشر .....بقية.

للمدن. التأكيد علي تفاصيل الحروف والرموز للنقوش التراثية في أسلوب زخرفة المباني الذي يؤدي إلي رفعة الذوق المعماري وتجسيد القيم الثقافية الأصيلة. كذلك إبراز الصروح الثقافية والتاريخية والأثرية وعدم طمس معالمها بما يحاط بها من منشات عصرية، فهي رصيد بصري للمدينة يعكس نمط وتركيب المدينة المتنوع في بعدها التاريخي.

ثالثاً: التقنية المناسبة تنسيق استعمالات مواد البناء وأساليب الإنشاء ونظام البنية التحتية مع الأطر المحلية ماديا ومعنويا، لهذا يجب أن يوضع في الحسبان القدرات الاستيعابية البشرية والاستثمارات الرأسمالية المتاحة وتوفير الأيدي العاملة خصوصا فئة الصناع المهرة. كذلك التنسيق والربط بين التقنية المتاحة والموارد الأخرى المتوفرة حيث عندها يتم حل أي مشكلة بإمكانيات التقنية المناسبة لمواجهتها.

رابعاً: التفاعل الاجتماعي تأكيد التفاعل الاجتماعي بين فئات هرمية المكان وذلك لدعم التآلف والوفاق وحسن الجوار وإقرار المجتمع المدني. كذلك إيجاد أمكنة لتواصل الأسرة والجماعة, مثل هذه الأمكنة قد لا تتواجد تلقائيا في النسيج الحضري المعاصر كالمتاحف و المعارض, المكتبات العامة و دور الترفية والمنتجعات وغيرها التي من شأنها قد تهيئ التواصل وتمضية الوقت لسكان المدينة. ضرورة إتاحة حيزا مكانيا للفرد لممارسة خصوصيته بحرية كاملة بعيدا عن ضغوطات الحياة الحضرية المعقدة.

خامساً: الفعالية توطيد الفعالية التي تأتي من التوازن بين استهلاك الموارد مثل الطاقة, والوقت, والموارد الطبيعية مع مستهدفات مخططة للرفاهية و الأمن والسلامة و سهولة الاتصال وبيئة صحية. كما تسمح بالسقف الأعلى من المشاركة في استخدام الأرض وشبكات البنية التحتية وخدمات التسييرية للمرافق والمنافع شريطةً أن تتم جميع هذه الوظائف بتكلفة مالية متوازنة.

سادساً: البعد البشري تشجيع التوسع الأفقي للاستخدامات الحضارية ودعم التنقل الحضري علي الأقدام واستعمالات المشاة وكل ما يعتمد علي طبيعة استخدام القوة البشرية. كذلك إبراز المظهر العام لمشاهدة المارة علي الأقدام وتيسير الرؤية علي مستوي البصر وفتح المجال للاتصال البشري مع الأشياء. يتم تعزيز هذا المبدأ عن طريق انتشار المناطق والوحدات العمرانية المنفصلة ذات الأنشطة المختلطة المرتبطة بمحاور شبكات الطرق الرئيسية والمرفقة بها محطات لوقوف السيارات، علي أن ترتبط هذه المراكز فيما بينها بشبكة من ممرات للمشاة وساحات عامة لتجمع واسترخاء المشاة.

سابعاً: تهيئة الفرص توفير وإتاحة فرص متساوية للجميع وعلي كافة الأصعدة في التوظيف, الإيواء, التعليم و الرعاية الصحية, الترويح, الأمن والعدالة, الخدمات العامة, تنوع القاعدة الاقتصادية ومواجهة كل عناصر التباين المكاني. تُري المدينة علي أنها مكان مُحفز للإبداع, الإلهام الثقافي, الاعتداد بالذات والاعتماد علي النفس، فهي تُلهم المرء وتفسح له المجال للتميز، اكتشاف الذات، وتطوير مهاراته وقدراته وإشباع رغباته الفكرية والثقافية والجسدية. لهذا علي المدينة أن توفر غطاء هام من الخدمات تاركة المرء الاهتمام بتفاصيل المعيشة.

ثامناً: التكامل الإقليمي تفعيل المدينة مع ظهيرها الاقتصادي من حيث تسهيل الاستثمارات والخدمات وتصريف المنتجات الزراعية و والصناعية. كذلك دمج الهياكل التكنولوجية الإقليمية مع المدينة والعكس , لاسيما محطات الطاقة الكهربائية وتنقية المياه ومحطات الصرف الصحي و أبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ الجوية والبحرية.

كذلك ربط المدينة بمحيطها الجغرافي الطبيعي من حيث الإمكانات المائية والنباتية والحيوانية والمظاهر التضاريسية. فالمدينة جزء لا يتجزأ من بيئة أوسع واشمل ذات أبعاد جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتتفاعل باستمرار، فعزل المدينة عن الإقليم يحصر تطورها علي طول امتدادات الطرق بدلا من أن تكون منطقة تصريف اشمل لمجال إقليمي أوسع لان حركة السكان من والي المدينة مرتبطة برفاهية الإقليم.

تاسعاً: توازن إيقاع الحركة توظيف نظام نقل ومواصلات متكامل يتكون من شبكات لممرات المشاة ومسارات لراكبي الدرجات وخطوط لتسيير الحافلات وطرق للمركبات الآلية وسكك حديدية وأنفاق للقطارات وقنوات مائية علي أن تكون مرتبطة مع شبكات نقل وطنية كثيفة الاستثمار مع خيارات بديلة مع اقل تكلفة ممكنة. تعتبر وسائل النقل بالسيارات من أكثر الوسائل هيمنة علي حركة النقل ولكن يوصي عند وضع التصاميم المستحدثة إبعاد واختزال محاورها عن بؤر الازدحام.

عاشراً: استقامة المؤسسات تتم الممارسة الصحيحة للوصايا العشر من خلال الإدارة المحلية التي يجب أن يكون من خصائصها: التأهيل, الشفافية, الاستقلالية, والمشاركة، وان تقوم الإدارة علي قاعدة بيانية معلوماتية قويمة وأحكام ولوائح وقوانين ملزمة. هذا وتترجم استقامة المؤسسات من خلال الأتي:

1- تواجد نظام إدارة تطوير عمراني لكل مدينة أو إقليم حضري. وهو جهاز يضع الإجراءات للتنفيذ ويستقبل مقترحات للتقييم، أيضا يحدد المقاييس والمؤشرات التي من خلالها يتم التقويم والقياس.

2- تشجيع القطاع العام والخاص في التطوير العمراني من خلال توفير الأراضي وخدمات المرافق وإصدار اللوائح لمراقبة الكفاءة والجودة والسلامة والصحة العامة والذوق والمظهر العام، كذلك ضرورة اعتماد ما يعرف "بتنميط المباني" لاستخدام المباني العامة للإنقاذ والإيواء عند الطوارئ.

3- مراعاة "سعة الخدمات" بحيث لا تزيد حصة حيز العقار أكثر مما خصص له من خدمات، والالتزام بعدالة التوزيع في استخدام المرافق والمنافع لكافة المستهدفين أي اعتماد ما يعرف بمعدل الأرضية ((*وهو معدل مساحة مسطح المبنى إلى إجمالي المساحة المخصصة له*))،

وذلك للحد من الضغط على خدمات المرافق. كذلك وضع دليل للتصاميم المعمارية المعتمدة أو ما يعرف "الدليل المعماري" للحفاظ علي المباني التاريخية ذات القيمة الثقافية والتراثية من التآكل والتحوير والإزالة، كذلك يؤكد على نسق وتناغم وتجانس أنماط وألوان المباني.

4- وضع خطط هيكلية (بنيوية) لتنظيم العلاقة بين المدينة والإقليم المجاور وذلك لتوجيه نمو وتطور اتجاهات المدينة. كذلك مشاركة المواطن في مناقشة الخطط المحلية وفي كل ما سبق له دور فعّال في شفافية الأداء.

د.حسني بن زابيه

من المخلصين، و الذين بادروا بتقديم مقترح لإعادة بناء ضريح عمر المختار ، في مكانه القديم بوسط المدينة ، ومن باب حرية التفكير والحق في المشاركة والبعد عن سياسة احتكار القرار ، التي تسعى دولتنا ثورتنا إلى تحقيقها قولا وفعلا ، وانطلاقا من مبدأ الاعتراف بحق الجميع في التعبير ، وفق احدث أساليب الحوار الموضوعي الهادف . لذلك فإننا نرى من الناحية العمرانية ، انه ليس من الصواب ، اتخاذ قرارات جذرية في بنية المدينة الأساسية دون دراسة شاملة ، وإعطاء الفرص لكل من يرغب في المساهمة بأفكاره ، للوصول إلى القرار الرشيد ورسم الصورة الحضارية الرائعة ، التي يسعى الجميع إلى إيجادها ، خاصة بعد أن اكتسبت مدينة بنغازي بعدا عالميا ، وأصبحت محط أنظار العالم من الشرق والغرب ، ولعل تقاطر الساسة من الدول العظمى ،

خير شاهد على هذه القيمة المضافة للمدينة .عليه فان إعادة الأعمار يتطلب وضع أسس منهجية دقيقة لتجنب العشوائية في القرار الفني ، الذي عانت منه المدينة منذ عقود ، ولم يؤدى إلا إلى الفوضى وتراكم المشاكل الحضرية .
وفى هذا السياق يمكن التأكيد على مجموعة من المعطيات التي يمكن أن تساهم في الوصول إلى القرار المناسب لتحديد المكان المناسب لهذا الرمز التاريخي :

أولا - إن الصورة الذهنية للمدينة تتكون من مجموعة من المعالم الأساسية الطبيعية والعمرانية ، ويعتمد نجاح إعادة التطوير ، على مدى الفهم وقراءة هذه المعالم ، من خلال النظر إلى المدينة بشكل شمولي ،

وليس بشكل جزئي محدود ، والفرصة الآن مواتية ، لإعادة تشكيل الصورة الذهنية لمدينة بنغازي ، في ظل التوقعات للنهضة العمرانية الهائلة التي ستشهدها المدن الليبية بعون الله

ثانيا – إن الموقع القديم للضريح أقيم قبل نصف قرن ، عندما كانت المدينة صغيرة والقيمة المكتسبة للموقع من ضريح عمر المختار وليس العكس والبيئة المحيطة بالموقع لم تعد مناسبة مع وجود مواقع أفضل .

ثالثا – نظرا لتوسع المدينة وتضاعف حجمها وتوقعات النمو المستقبلي، أصبح من الأفضل، وضع الضريح في منطقة تتميز بإمكانية وصول عالية ، وبيئة عمرانية مجاورة جيدة ، لأنه سيكون قبلة للزوار دوليا ومحليا ، خاصة بعد شهرة مدينة بنغازي كمهد للثورة المجيدة.

رابعا – إن الحدث الذي مثل منعطفا أساسيا في مسيرة هذه الثورة ، هو تحرير كتيبة الفضيل ، واستشهاد نحو (240) من صفوة شباب بنغازي ، وهو رمز تحرير برقة بالكامل ، من كتائب القذافي الأمنية ، ومن الأفضل ربط الأجداد بالأحفاد، من خلال إقامة ساحة للشهداء ولأعلام الوطن العزيز

خامسا - من الناحية العمرانية ، موقع كتيبة الفضيل يعتبر مثاليا لإنشاء مركب متكامل ، يحكى تاريخ برقة منذ العهد التركي وفترة الجهاد الطليان وحتى الآن ، ويمكن أن يشمل المجمع المتحف العام ومجموعة من الأنشطة الثقافية والخدمات السياحية والترفيهية ،

ويكون شارع الاستقلال (شارع جمال عبد الناصر) خط ربط بين القطبين المركز القديم والمركب السياحي الثقافي (المقترح) بالبركة .

سادسا – يمكن إقامة مسابقة مفتوحة لتقديم أفضل المقترحات و بمشاركات دولية و محلية ، من خلال شبكة المعلومات (الانترنت) ، وستعطى هذه المقترحات بعدا وافقا واسعا للتفكير والإبداع ،وبذلك المساهمة في تشكيل المشهد الحضري لمدينة بنغازي .

م/ مبروك الفينوري

تشريعات التخطيط العمراني

التخطيط فن و علم و منهج , و تشكل عملية التخطيط بجميع مستوياتها الأساس لعمليات التطور و التنمية.وباعتبار أن الثورة علم و عمل و تقدم فإن عمليات و أنشطة التخطيط العمراني تتطلب مواكبة كل تقدم وإصلاح وإن تهذيب الأفكار السابقة و معالجة الانتهاكات في عصر الطاغية يعد ضروري لمواكبة بشائر ثورة 17 فبراير.

إن أنشطة التخطيط العمراني قد نظمها القانون رقم 1951/2م بشأن تخطيط المدن و القرى الذي تم إلغاءه بالقانون رقم 1969/5م تم أصدر مؤخرا القانون الحالي رقم 2001/3 م و هذه القوانين في مجملها تؤكد علي الأتي:

1- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و البشرية مكانيا.
2- تحقيق التكامل الاقتصادي و الاجتماعي بين المخططات الإقليمية.
3- التعرف علي إمكانيات الاستقرار و توجيه النمو علي ضوئها.
4- المحافظة علي الطابع المعماري المحلي.
5- المحافظة علي المناطق الطبيعية و الأثرية و التاريخية.
- حماية و تنمية مناطق الجذب السياحي.
7- حماية و تنمية المناطق المتاخمة لشواطئ البحر.

إن أعداد المخططات الحضرية تتم عن طريق عناصر مصلحة التخطيط العمراني أو بالتعاقد مع المكاتب الاستشارية. ويقوم التخطيط العمراني بإعداد كافة التكيفات الخاصة باستقرار المواطن عند انتقاله من سكن البادية إلي المدن الحديثة.
التخطيط العمراني بكافة اختصاصاته يعتبر بيت خبرة و مرجع لكافة الجهات العامة و الخاصة.وإن التشريعات الاشتراكية التي كانت تسود في السابق أمثال القانون رقم 1978/4م بشأن الملكية العقارية و القانون رقم 1984/21 م بشأن التصرف في الأراضي و النزع للمنفعة العامة و القانون رقم 1986/7م باعتبار أن الأرض ليست ملكا لأحد و القانون رقم 1997/10م باعتبار ضرورة تسجيل كافة الملكيات العقارية القوانين الاشتراكية

التشريعات ...بقية..

المطبقة بشأنها القوانين الاشتراكية السالفة الذكر وذلك باسم الدولة الليبية وبقوة القانون. هذه التشريعات جميعها عند دراسة تطبيقها لم تعير التخطيط العمراني أي اهتمام باعتبارها أفكار فردية و عشوائية وغير مدروسة و غير مخطط لها ضمن أي تشريع صحيح.

محمد مفتاح بن سعود
محامي و مستشار قانوني

تدهور الغطاء النباتي في الجبل الأخضر

يتمتع إقليم الجبل الأخضر ببيئة متفردة عن باقي أقاليم البلاد حيث تبلغ مساحته 9000كم2 فهو لا يمثل إلا 1% فقط من إجمالي مساحة البلاد، غير أنه يمتاز بتنوعه الحيوي الكبير؛ حيث يضم أكثر من 50% من إجمالي الأنواع النباتية المنتشرة في مساحة ليبيا بأكملها.

قد يصل عدد الأنواع النباتية بهذا الإقليم حوالي 1100 نوع من إجمالي الأنواع النباتية الليبية المقدر عددها بحوالي 2000 نوع، كما يوجد نحو 75 نوعاً من النباتات لا تنمو إلا في هذا الإقليم من العالم كله. وتعتبر أشجار العرعار أكثر الأنواع انتشاراً فهي تشكل 80% من إجمالي أعداد الأشجار والشجيرات دائمة الخضرة بمناطق الجبل الأخضر، إضافة إلي أشجار الشماري والبطوم والخروب والزيتون والبلوط والصنوبر التي تعد من أهم الأنواع النباتية السائدة في هذا الإقليم

كما يضم الغطاء النباتي بالإقليم أنواعاً هامة من النباتات الطبية والعطرية التي من أهمها الإكليل والزعتر والريحان والزريقا والحرمل والشيح والقميلة والحلاب والقعمول والرند وغيرها.

وبذلك يكتسب الغطاء النباتي أهمية كبرى من الناحية البيئية فهو يحمي ويثبت التربة ويلطف المناخ المحلي فضلاً عن هيدرولوجية التربة وكفاءة دورة المغذيات بين التربة والنبات ، كما له أهمية اقتصادية فهو غني بالنباتات الطبية والعطرية التي تدخل في إنتاج بعض المركبات الدوائية، كما يعتبر منتجاً لأجود أنواع عسل النحل من بينها عسل الحنون الذي ينتج من أزهار أشجار الشماري.

علي الرغم من هذه الأهمية الاقتصادية والبيئية التي تقدمها هذه النباتات إلا أنها قد تعرضت للتناقص نتيجة لظروف طبيعية وبشرية منها الانخفاض الشديد في معدلات سقوط الأمطار مع ارتفاع درجات الحرارة وحدوث موجات الحرارة واتساع المدى الحراري اليومي والسنوي إذ تصل في فصل الصيف إلى 31.93 درجة مئوية.

وفي بعض الأحيان إلى 34.15 درجة مئوية مع شدة الرياح وسيادة الرياح ذات المنشأ القاري أكثر من الرياح ذات المنشأ البحري التي نجم عنها أضرار جسيمة بالغطاء النباتي، بالإضافة إلي الاعتداء البشري المكثف من حيث قطع جائر للغابات لتلبية الاحتياجات من حطب وفحم وغيرها ،مع وجود عمليات قطع شاسعة للغابات بهدف تحويلها إلى أراضي زراعية فقد قدرت المساحة التي تم إزالتها بأكثر من 26650 هكتار للتوسع الزراعي .

كما قدرت المساحات التي تزال من الغطاء النباتي سنوياً لغرض استخدامها كفحم بـ 450 هكتار أي ما يقارب من 56250 شجرة تقطع لصناعة الفحم سنوياً ،كما تعرضت إلي نشوب الحرائق فقد سجلت المساحة التي تعرضت للحرائق بـ 33230 هكتار أي بمعدل 2769 هكتار سنوياً.علي الرغم من ارتفاع معدلات الإزالة من مساحات الغطاء النباتي خلال الفترة السابقة إلا أن معدلات الإزالة قد تفاقمت بصورة أكثر من أي فترة أخري خلال هذه الألازمة التي تشهدها بلادنا اليوم ،فقد انتهز العديد من المواطنين الذين لهم صفة الملكية علي الأراضي فرصة عدم وجود جهات رقابية من بينها جهاز الشرطة الزراعية؛ حيث قاموا بإزالة الغطاء النباتي بصورة مفرطة عن طريق استخدام الجرافات التي لها القدرة علي إزالة مساحات شاسعة من الغطاء النباتي بصورة سريعة أكثر من أي أداة أخري من اجل التوسع في مساحات

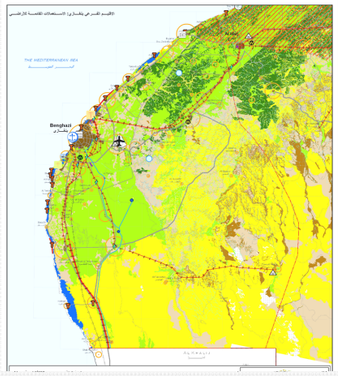

الأراضي الزراعية والرعوية ؛مما أدي ذلك إلي ظهور تقلص واضح في مساحات الغطاء النباتي خلال هذه الفترة الحرجة فهؤلاء الأشخاص تنقصهم الدراية حول الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية التي لا تتحدد في الاتساع الأفقي بل تتحدد الكفاءة الإنتاجية في الاتساع الرأسي كللرقعة الزراعية عن طريق تحسين جودة التربة.

وعليه تدعو الجمعية الليبية للتخطيط العمراني جهات الاختصاص والمواطنين إلي تدارك هذه الظاهرة الخطيرة ،والتصدي لها وتكليف جهات الاختصاص بالإشراف وتطبيق اشد العقوبات علي مرتكبيها؛ نظرا لان إهمالها سيؤدي إلي عدة مساوئ سلبية منها اختلال التوازن البيئي مع انخفاض الجدوى الاقتصادية للموارد الأرضية التي يمكن أن تؤثر في سياسات التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة مستقبلاً.

أمراجع محمد علي الهيلع
عضو هيئة تدريس جامعة عمر المختار

حماية وإحياء التراث العمراني في ليبيا

نشأت المدن القديمة استجابة حتمية لمتطلبات واحتياجات سكانها وذلك وفق عاداتهم وثقافتهم والتي كونت نسيجاً عمرانياً متكاملاً ومتجانساً ، فاكتسبت المدن القديمة أهميةً كبيرة وأصبحت مرآةً تعكس ثقافة وظروف العصر ، فالمدينة عبارة عن علاقات تكاملية للعديد من العناصر والأحداث المأخوذةً من الموروث الثقافي ، تشكلت بتأثير قوى اجتماعية واقتصادية عبر الزمن ، وبالتالي فإن المدن القديمة تميزت بتراث عمراني ومعماري غنيٌ بمفرداته وعناصره وبنسيجه العضوي المتضام والمتكامل ، وقد أستطاع هذا التراث أن يصور بدقة ملامح الحضارات المتعاقبة التي مرت بها المدينة وأن يعبر بواقعية عن النمط الاجتماعي والفكري لمستخدميه وساكنيه آنذاك .

وتعتمد استمرارية المدينة القديمة بشكلها ومضمونها التقليدي على حيويتها الاجتماعية والاقتصادية وقدرة سكانها على صيانة وإحياء منازلهم وأحيائهم السكنية ، إلا أن التطور العمراني المتسارع والذي يُعد مظهراً من مظاهر التطور الإنساني قد أثر تأثيراً بالغاً وسلبياً على البيئة المبنية في المدن القديمة ، وهذا التأثير جعل من المدينة القديمة مجرد أحجار ليس إلا ، حيث أنها لم تستطع مواكبة التطور ومعطيات الزمن الحالي مما جعلها بيئة غير صالحة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، ومن هنا تأتي أطروحة أن لا قيمة للمكان بدون الأنشطة بجميع أنواعها سواءً الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فالنشاط يعطي قيمةً أكبر للمكان ، ومنها تأتي أهمية التطرق إلى هذا الموضوع وذلك لمحاولة تفعيل دور الأنشطة المختلفة في المدينة القديمة انطلاقا من دمج خصائص المباني القديمة لملائم للحياة المعاصرة ومتطلباتها .ولكي تكون نقطة انطلاق نحو تفعيل الصناعات التقليدية والأنشطة المختلفة التي تتناسب مع هوية المكان وأصالته ، ويبدو أن الاهتمام والحفاظ على المدينة القديمة يعطي قيمة أكبر للمدينة بشكل عام . أصبحت المدن التاريخية في العالم العربي والإسلامي تعاني من مشاكل جمة ومتنوعة لعل من أبرزها تغير بنيتها الوظيفية الأصلية ، التي بدأت تتحول من مكان للسكن إلى القيام بوظائف أخرى ، و هجر السكان القاطنين لها ، ولا سيما ذوي الدخول المرتفعة، مما جعلها مسكن لذوي الدخول المحدودة أو للعمالة الأجنبية المؤقتة من جنسيات أخرى ، هذا الأمر أدى إلى تدهورها وتغير أساسي في تكوينها الاجتماعي ، وقد يؤدي إلى فقدان الموروث الثقافي وهوية المكان بالكامل . وتتمثل هذه الظاهرة في ليبيا في مدينة طرابلس القديمة ودرنة وبنغازي وغدامس وغيرها من المدن التي لها قيمة تاريخية مهما كانت أهميتها . وتعتبر هذه المدن من النماذج لهذا التدهور إذ لم تُعد البيئة السكنية تلبي احتياجات الساكنين ، أو بالأحرى لا تتناسب مع متطلبات الحياة المعاصرة ، حيث أصبحت العمارة الحديثة تزحف على تلك المدن القديمة بدلاً من تكاملها معها ضمن النسيج العمراني ، أدى إلى ازدياد التعديات على المباني القديمة ، وجيلاً بعد جيل تدنت كما أن ثقافة المجتمع أصبحت تدور حول الحداثة والمعاصرة ، مما تلك المدن القديمة بدلاً من تكاملها معها ضمن النسيج العمراني ، كما أن ثقافة المجتمع أصبحت تدور حول الحداثة والمعاصرة ، مما أدى إلى ازدياد التعديات على المباني القديمة ، وجيلاً بعد جيل تدنت أهمية تلك المدينة ،وصارت أحجارا تراثية شكلية و انعدمت فيها روح الحياة الاجتماعية مما يؤكد علي ضرورة الاهتمام بها و تأهيلها و تشجيع السكان المحليين للسكن ضمن هذه البيئة لكي تتناسب واحتياجاتهم المعاصرة .ولعل العناية بالتراث العمراني ضرورة وطنية وحضارية ، لإبراز هوية المجتمع وعراقة تاريخه ، ذلك أن التراث العمراني مرجعٌ لأصالة الشعوب ، ومصدر لاستلهام الماضي وعبره ودروسه من أجل صياغة الحاضر والمستقبل ،

ولا تأتي المحافظة عليه من منطلقات عاطفية فحسب ، وإنما دلالات أعمق تأكيداً لاستمرار تفاعل المجتمع وحيويته ،وتمسكه بعناصر هويته ومكامن قوته وتميزه ، لذا تنبهت العديد من الدول إلى ضرورة إحياء مدنها القديمة والعمل على دمجها ضمن مفهوم الحداثة والحياة المعاصرة

م / أسامة يونس المنصوري

الوصايا العشر للتخطيط الحضري الذكي

أوصى المخططون والخبراء والمستشارون في كبرى المؤسسات التخطيطية ذائعة الصيت بعشر وصايا تُنير الطريق نحو تخطيط حضري امثل، وقد استخلصت هذه الوصايا من تجارب تخطيطية متنوعة امتدت فترة زمنية طويلة وساهم في تحريرها مهتمون بشؤون البيئات الحضرية من مختلف المجالات العلمية كما يلي:

أولاً: التوازن البيئي: وهو التفريق بين الانتفاع بالموارد واستغلال الموارد. ويعني الانتفاع بالموارد دون الإضرار بالبيئة, لان الاستغلال الجائر للموارد يؤدي إلي كوارث بيئية مثل التصحر و تعرية التربة و استنزاف المياه الجوفية وانتشار الملوحة والتلوث. يجب أن يكون التحضر متوازن مع البيئة, ويتم ذلك بمراقبة كثافة الاستغلال وتخطيط استخدام الأرض و تقنين الانبعاث الملوث ومراعاة تعويض الاستهلاك المائي بتغذية طبيعية متوازنة خلال دورة المياه الموسمية.

ثانياً: التوافق مع الموروث الثقافي

توفيق الخطط مع الموروث الثقافي واحترام معالم أمكنة الشعائر والطقوس والعبادة ومزاولة التقاليد والأعراف. الاستفادة من الخبرة الموروثة والخطوط التقليدية للعمارة في تخطيط المظهر المعماري للمدن